

Distr.: General  
30 September 2020  
Arabic  
Original: English/French



## رسالة مؤرخة 28 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها معالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش؛ وكذلك البيانات التي أدلى بها فخامة السيد محمدو ايسوفو، رئيس جمهورية النيجر؛ والسيدة كيرستي كالجوليد، رئيسة إستونيا؛ والسيد ماتامبلا سيريل رامافوسا، رئيس جنوب أفريقيا؛ السيد قيس سعيد، رئيس تونس؛ والسيد وانغ يي، الممثل الخاص للرئيس شي جين بينغ، مستشار الدولة ووزير خارجية الصين؛ والسير لويس ستراكر، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة الدولية والتكامل الإقليمي في سانت فنسنت وجزر غرينادين؛ والسيد فام بينه مينه، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام؛ والسيد فيليب غوفان، وزير خارجية بلجيكا؛ والسيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي؛ والسيد نيلز أنين، وزير الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية؛ والسيد ماهيندرا سيرينغار، نائب وزير خارجية إندونيسيا؛ واللورد طارق أحمد، لورد ويمبلدون، وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة وجنوب آسيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وممثلا الجمهورية الدومينيكية والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بالتداول بالفيديو بشأن "صون السلم والأمن الدوليين: الحوكمة العالمية بعد كوفيد-19"، الذي عقد يوم الخميس 24 أيلول/سبتمبر 2020.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببها وباء فيروس كورونا، ستصدر الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبدو أباري

رئيس مجلس الأمن



## المرفق الأول

## بيان الأمين العام

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتناول موضوع الحوكمة العالمية وصلاتها بوباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

إن فيروسا مجيريا هو الآن التهديد رقم واحد في عالمنا. وجائحة كوفيد-19 أزمة شاملة في حد ذاتها، تتكشف في ظل خلفية من التوترات الجيوسياسية الشديدة وغيرها من التهديدات العالمية بطرق خطيرة ولا يمكن التنبؤ بها .

والجائحة اختبار واضح للتعاون الدولي - وهو اختبار فشلنا فيه. فقد قتلت ما يقرب من مليون شخص في جميع أنحاء العالم وأصاب أكثر من 30 مليون شخص، وهي خارجة عن السيطرة. وذلك نتيجة للافتقار إلى التأهب والتعاون والوحدة والتضامن على الصعيد العالمي.

إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة تذكرنا بإنجازات مؤسسينا وتدعونا إلى أن نرقى إلى مستوى طموحاتهم. ونحن بحاجة ماسة إلى التفكير الابتكاري فيما يتعلق بالحوكمة العالمية وتعددية الأطراف حتى يكونا مناسبين للقرن الحادي والعشرين. أولا وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى نهج لتعددية أطراف قائم على تعزيز الروابط والتعاون بين المنظمات العالمية والإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها من التحالفات والمؤسسات العالمية.

ومنذ أن أصبحت أمينا عاما، أولي الأولوية لشراكتنا الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي. وتتميز علاقاتنا بالقيم المشتركة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. والشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة نموذج ينبغي لنا أن نقددي به في علاقاتنا مع المنظمات الإقليمية الأخرى.

ولدينا الآن إطار قوي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن السلام والأمن في القارة. وأحث مجلس الأمن على تعميق مشاركتنا من خلال إقامة روابط قوية ذات طابع رسمي واتصالات منتظمة مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. فذلك سيتيح تقسيم العمل على نحو أكثر فعالية، مما يسمح للاتحاد الأفريقي بتنفيذ عملياته لإنفاذ السلام ومكافحة الإرهاب، المدعومة بولايات من مجلس الأمن، بتمويل يمكن التنبؤ به مضمون من الأنصبة المقررة. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي سنبنني بها التحالف الذي نحتاج إليه للقضاء على الإرهاب في القارة الأفريقية والوفاء بمبادرة الاتحاد الأفريقي الرئيسية لإسكات المدافع.

ونحن في الأمم المتحدة نتحمل أيضا مسؤولية تحسين فعالية الحوكمة العالمية. إن تركيزنا على الوقائية، وجهودنا لتعزيز هيكل السلام والأمن، ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام بالشراكة مع الدول الأعضاء، وسعينا إلى إنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، كلها تهدف إلى مواجهة ذلك التحدي.

وأرحب بالقرار 2532 (2020)، الذي اتخذ في تموز/يوليه، دعما للنداء الذي وجهته من أجل وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي. ونحن الآن بحاجة إلى جهد موحد، يقوده المجلس، لإسكات المدافع في جميع أنحاء العالم بحلول نهاية هذا العام. وتقع المسؤولية الرئيسية عن تفعيل الحوكمة العالمية على عاتق الدول الأعضاء، بما فيها الدول الأعضاء في المجلس.

ولا يمكن أن يكون إصلاح الحوكمة العالمية بديلاً عن العمل الجماعي من جانب الدول الأعضاء لمواجهة التحديات المشتركة. فالنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية وتعرش التقدم في مجال التنمية تعزز بعضها بعضاً وهي مترابطة.

ولكن استجابتنا العالمية أكثر تفككا. فنحن لا نواكب العالم كما هو. وينبغي لمؤسسات الحوكمة العالمية أن تعمل معا على نحو منسق لاحتواء المخاطر بجميع أنواعها وتخفيفها والحد منها. والنهج المتشابه لتعددية الأطراف ينبغي أن يتجاوز نطاقه السلام والأمن ليشمل مؤسسات بريتون وودز ومصارف التنمية والتحالفات التجارية وأكثر من ذلك.

والجائحة تزيد من المخاطر في جميع المجالات. فالاحتياجات الإنسانية تتزايد، وعقود من التقدم في مجال التنمية المستدامة معرضة للخطر، والاضطرابات الاجتماعية آخذة في الازدياد. وتُركت بلدان كثيرة في الجنوب العالمي تواجه مصيرها بمفردها، دون موارد مالية وعملية. وتواجه بعض البلدان المتوسطة الدخل عبئاً ثقيلاً للديون وهي تحاول التصدي للجائحة.

وقد دعوت منذ البداية إلى وضع مجموعة تدابير شاملة للاستجابة العالمية وإلى العمل المنسق بشأن الديون من خلال تعبئة جميع الشركاء. ونحن بحاجة إلى أن تقدم مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدعم إلى البلدان الأعضاء من خلال تعزيز فرص الحصول على التسهيلات والأدوات، كما نحتاج إلى موارد أكبر للصندوق النقد الدولي وإلى دعم أكبر لمجموعة البنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى والآليات الثنائية.

وفي أيار/مايو، جمعت مع رئيسي وزراء كندا وجامايكا، رؤساء الدول والحكومات وقادة المنظمات الدولية وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني لإطلاق مبادرة بشأن تمويل التنمية. وتركز تلك المبادرة على المجالات الحاسمة للبقاء وبناء انتعاش قوي، بما في ذلك السيولة العالمية والاستقرار المالي والعجز عن سداد الديون، وأتطلع إلى استنتاجاتها في الأسبوع المقبل.

ولكن لا يمكننا الاستمرار في إيجاد مثل هذه الحلول المخصصة للمخاطر العالمية الشاملة والمتوقعة. فهذا الوباء تنبيه إلى ما قد ينشأ من تحديات كارثية على نحو أكبر، بدءاً بأزمة المناخ. وإذا واجهنا هذه التحديات بنفس التفكك والفوضى التي شهدناها هذا العام، فإنني أخشى الأسوأ.

إننا بحاجة إلى حوكمة عالمية تتسم بالحزم والتنسيق والمرونة والاستعداد للتصدي لمجموعة التحديات كافة التي نواجهها. ففي عالم يتسم بترابط التهديدات، من مصلحتنا الذاتية أن نتضامن. إن العديد من التحديات العابرة للحدود التي نواجهها اليوم، من أزمة المناخ إلى تزايد عدم المساواة والجريمة السيبرانية، تشمل مجموعات المصالح والشركات والمنظمات وقطاعات بأكملها خارج نطاق المفاهيم التقليدية للحوكمة العالمية.

ولا يمكن للدول بمفردها أن تتصدى لهذه التحديات بفعالية. وينبغي أن نوسع نطاق فكرتنا عن الحوكمة العالمية لتشمل الأعمال التجارية والمجتمع المدني والمدن والمناطق والأوساط الأكاديمية والشباب.

فالانفاقيات الدولية ليست الطريقة الوحيدة للتوصل إلى اتفاقات ملزمة من أجل الصالح العام. ونحن بحاجة إلى آليات مرنة تجتمع فيها مختلف الجهات المعنية وتعتمد بروتوكولات ومدونات لقواعد السلوك وتحدد الخطوط الحمراء وتهيئ الظروف اللازمة للتعاون الناجح.

ويجب أيضا أن تعترف الحوكمة العالمية بمسؤولياتنا تجاه كوكبنا وتجاه الأجيال المقبلة. وتعتبر حركات المجتمع المدني، ولا سيما التي يقودها الشباب، من القيادات العالمية في هذه المسائل. فلنواجه الحقيقة: فما تزال آليات الحوكمة العالمية حصرية حتى الآن واستبعدت منها أكبر مجموعة وهي النساء - نصف البشرية. وإن للنساء اللواتي يشاهدن المناقشة العامة هذا الأسبوع كامل الحق في الشعور بعدم تمثيلهن وأنه لا قيمة لأصواتهن.

وأثبتت جائحة كوفيد-19 الحقيقة الواضحة: وهي أن القيادة النسائية فعالة للغاية. ولا يمكننا أن نأمل في عكس أزمة المناخ أو الحد من الانقسامات الاجتماعية أو تحقيق السلام المستدام بدون المشاركة الكاملة من المجتمع بأسره.

ويتعلق إصلاح الحوكمة العالمية بالنهج والمؤسسات التي يجب إصلاحها وتعزيزها. ونحن بحاجة إلى المزيد من التعددية وتحسينها حتى تعمل بفعالية وتقي بغرضها للناس الذين نخدمهم. ونحن بحاجة إلى المزيد من الحوكمة العالمية وتحسينها استنادا إلى السيادة الوطنية ويعبر عنها من خلال مثلنا المشتركة التي تم التعبير عنها ببلاغة في ميثاق الأمم المتحدة. لقد كشفت الجائحة الوباء بما لا جدال فيه الثغرات في نظامنا المتعدد الأطراف.

فعندما تمضي البلدان في اتجاهات مختلفة، ينتشر الفيروس أيضا في جميع الاتجاهات. ومن شأن اتباع نهج رشيد ومنصف للتفويض أن يقلل من الوفيات التي يمكن الوقاية منها بإعطاء الأولوية للعاملين في الخطوط الأمامية وأكثر الفئات ضعفاً. وكافحنا لتعبئة الموارد اللازمة لضمان أن يكون اللقاح لأجل الصالح العام عالمياً ومتاحاً وميسور التكلفة للجميع.

ونحن بحاجة ماسة إلى مؤسسات متعددة الأطراف وقادرة على العمل بحزم من أجل الصالح العام على أساس الموافقة العالمية عليها. ونحن بحاجة إلى مؤسسات متعددة الأطراف ومنصفة مع تمثيل أفضل للعالم النامي حتى يكون للجميع صوت متناسب في المحفل العالمي.

وأتاح إعلان الجمعية العامة المتعلقة بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة مجالاً للتفكير في مستقبل التعاون المتعدد الأطراف وعالم ما بعد جائحة كوفيد-19. وسأبلغ عن ذلك بتحليل وتوصيات تسترشد بشعور مشترك من التضامن داخل المجتمعات وفيما بينها على الصعيدين الوطني والدولي ومع الأجيال المقبلة.

إن عالمنا لم يعد قطبا أحاديا أو ثنائي الأقطاب بل إنه يمضي نحو تعددية الأقطاب. وشهدنا الاستقطاب والتشردم دون وجود آليات فعالة للحوكمة المتعددة الأطراف قبل 100 عام. وكانت النتيجة هي الحرب العالمية الأولى.

وتلقي جائحة كوفيد-19 بظلالها القاتمة في جميع أنحاء العالم، ولكنها أيضا تحذير يجب أن يحفزنا على العمل. وليس لدينا خيار آخر فإما أن نجتمع معا في مؤسسات عالمية صالحة لتحقيق الغرض، وإما أن نتسحقنا الانقسامات والفوضى.

## بيان رئيس جمهورية النيجر، محمدو إيسوفو

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر بحرارة جميع الحاضرين على مشاركتهم البناءة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى. وأتشفرف، بصفتي رئيساً لمجلس الأمن، بأن تتاح لي هذه الفرصة لمناقشة ما ينبغي أن تكون عليه الحوكمة العالمية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19. ويقال أن الأزمات، أو ما يُنظر إليها على ذلك النحو، هي وحدها التي تحدث تغييراً حقيقياً. وقد فوتنا فرصة للتغيير الحقيقي خلال الأزمة المالية لعام 2008. فهل سنفوت الفرصة التي أتاحتها لنا جائحة كوفيد-19 لإعادة بناء الحوكمة العالمية؟ ما هي تحديات عصرنا وما هي الحوكمة التي نحتاج إليها للتصدي لتلك التحديات؟

يتمثل التحدي الأول الذي أريد تناوله في الحوكمة السياسية العالمية. وفي هذا الصدد، أكدت مرة أخرى في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، على ضرورة دعم الأمين العام في جهوده الرامية إلى إصلاح منظمتنا لإنشاء نظام متعدد الأطراف أكثر ديمقراطية (انظر A/74/PV.4).

فما كان صالحاً قبل 75 عاماً لم يعد صالحاً اليوم. ويجب أن يجسد أداء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن الوضع العالمي الراهن. وفيما يتعلق بمجلس الأمن الذي نفخر بالجلوس فيه، يجب أن تمثل جميع مناطق العالم بما فيها أفريقيا تمثيلاً عادلاً. ويجب زيادة عدد المقاعد الدائمة وإلغاء حق النقض أو توسيعه ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد من أجل إرساء الديمقراطية والمساواة. وعلاوة على ذلك، فإن لأفريقيا موقفاً مشتركاً إزاء هذه المسألة وقد تم التعبير عنه في توافق آراء إيزولويني. أما بالنسبة للجمعية العامة، فإن مطلب الدول الأعضاء المستمر هو إعادة توازن السلطة بينها ومجلس الأمن.

أما التحدي الثاني فيتعلق بمسائل السلام والأمن. ونظراً للثغرات المفهومة التي تشوب مفهوم حفظ السلام، فهناك حاجة ملحة للعودة إلى مفهوم الأمن الجماعي وإعطاء مزيد من الثقل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بموجب الفصل السابع من ميثاق المنظمة. ومع تغير طبيعة النزاعات، يجب تكيف ولايات قوات الأمم المتحدة أيضاً. وينشأ أكبر تهديد للسلام والأمن العالميين من قبل الجماعات الإجرامية من غير الدول. ولا يمكن الاستجابة للمطالبة بالعودة إلى مفهوم السلام الجماعي بحق النقض إذ لا ينبغي أن يكون لأي دولة الحق في عرقلة قرارات المجتمع الدولي في مواجهة تهديد مشترك على أساس مصالحها أو صداقاتها. وعلاوة على ذلك، فإن خطر المواجهة بين الدول، وخاصة بين الدول الكبرى، ليس مستبعداً. ولا يمكن استبعاد احتمال وقوع إحدى تلك الدول في فخ ثوسيديس أو النزعة الحربية. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على منع هذا، بما في ذلك إخلاء كوكبنا من الأسلحة النووية.

ويتعلق التحدي الثالث بتعميق أوجه عدم المساواة - أي فيما بين البلدان وداخلها. وكما قال خبير اقتصادي بارز فإن "الصعوبة لا تكمن في تطوير أفكار جديدة بقدر ما تكمن في الهروب من الأفكار القديمة". ولهذا السبب فإن العالم دائماً ما يجري الإصلاحات في أعقاب الصدمات. ويعود تاريخ النموذج الحالي إلى أعقاب الهزتين النفطيتين في عام 1973 و 1979. وقد جعل طغيانه التام يؤمنون بنهاية التاريخ. بيد أنه أدى إلى عدم المساواة كما هو العالم اليوم في ذلك الصدد، في الوضع نفسه الذي كان عليه في نهاية القرن التاسع عشر. وتزداد الفجوة بين الأغنياء والفقراء بينما يزداد ضعف الطبقة الوسطى، وهي

إحدى أسس الديمقراطية الحديثة. وأصبحت الفجوة بين الأغنياء والفقراء اليوم أكبر مما كانت عليه في روما القديمة، حيث كان الاقتصاد يقوم على العبودية. ويتفق جميع الأخصائيين على أن هذا الاتجاه سيزداد في السياق الحالي للنمو الاقتصادي المنخفض والعائدات المرتفعة لرأس المال. وتعتبر هذه الزيادة في أوجه عدم المساواة أكبر تهديد للاقتصاد العالمي.

وأذكر المادة 1 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر في عام 1789:

”يولد البشر أحراراً وبيقون أحراراً ومتساوين في الحقوق. ولا يمكن أن تقوم التفرقة الاجتماعية إلا استناداً إلى الصالح العام.“

ولا تبرر هذه التفاوتات دائماً أسس موضوعية، ولذلك فهي لا تستند إلى الصالح العام. وهي لا تتفق مع مبادئ العدالة الاجتماعية التي تشكل أساس المجتمعات الديمقراطية. وتبين التجربة أن اليد الخفية للسوق لا يمكنها تصحيحها. ولا يتطلب الحد من عدم المساواة استثماراً ضخماً في التعليم والتدريب فحسب، بل ويتطلب أيضاً تصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية توسعية وفرض ضريبة على المعاملات المالية، أو حتى فرض ضريبة عالمية تصاعديّة على رأس المال، مما يضع حداً أيضاً للمنافسة الضريبية التي تتخرب فيها الدول اليوم. إن مكافحة عدم المساواة تتطلب إصلاحاً جذرياً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

والتحدي الرابع يتعلق بمكافحة الفقر. لقد حان الوقت لبناء عالم خال من الفقر. ”عالم خال من الفقر“ هو شعار البنك الدولي. وعلاوة على ذلك، اسمحوا لي أن أذكر بالمادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948:

”لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به العوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترميل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تقده أسباب عيشه.“

ولضمان هذا الحق، يجب إعلان حرب شاملة على الفقر. نحن ننتج ما يكفي من الثروة في العالم للقضاء عليه. يمكننا أن نهزم فارسي نهاية العالم - الجوع والمرض. ولا يجب أن يوقفنا شيء في هذه المعركة، لأن الفقر يدمر الحرية والكرامة. وهو أرض خصبة للإرهاب والجريمة المنظمة. ولهذا السبب يجب أن تكون هناك مناقشة غير متحيزة بشأن الدخل الأساسي الشامل لجميع الأفراد. وقد أظهرت التجارب أن هذا لا يشجع على الكسل والخمول. ولدينا دليل على ذلك في النيجر من خلال التحويلات المالية غير المشروطة التي نقدمها لصالح أضعف السكان.

وتتطلب مكافحة الفقر، ولا سيما البطالة، تقاسماً أفضل لوقت العمل. كما تتطلب إصلاح المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية. كما تقتضي أن نضع حداً للعملة التي تقبل حرية تداول رؤوس الأموال والسلع والخدمات ولكنها ترفض حرية تداول الناس. والواقع أن 3 في المائة فقط من سكان العالم يعيشون خارج بلدانهم الأصلية.

ويتعلق التحدي الخامس بتغير المناخ. منذ بداية العصر الصناعي، ونحن لدينا نماذج تنموية تهاجم الطبيعة. الطبيعة تنتقم منا من خلال الظواهر الجوية الشديدة الوطأة. ومن الدلائل الواضحة على ذلك

كثرة الأعاصير والعواصف والفيضانات والجفاف وذوبان الأنهار الجليدية وارتفاع مستويات سطح البحار والمحيطات والتحات الساحلي وظهور أمراض جديدة والضرر الذي يلحق بالتنوع البيولوجي وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، فإن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لفت الانتباه بانتظام إلى الاحترار العالمي. نموذج الإنتاج الذي ننتهجه يولد ضرراً بيولوجياً مع عواقب وخيمة على كوكب الأرض. ويقدر الصندوق العالمي للحياة البرية من أجل الطبيعة أن أكثر من 50 في المائة من الفقاريات قد اختفت في السنوات الأربعين الماضية. وقد انخفض عدد الحيوانات البرية في العالم بأكثر من 68 في المائة. ويجب أن يأخذ النموذج الجديد لفترة ما بعد كوفيد هذا الأمر في الاعتبار وأن يدعو إلى التنفيذ الكامل والعاجل لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ولذلك، من الواضح أن الصكوك التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم تعد كافية للتصدي لتحديات الفقر، وعدم المساواة الاجتماعية، وتغير المناخ، والإرهاب، والجريمة المنظمة، وجرائم الفضاء الإلكتروني، والتعاشيش السلمي بين السلام والأمن العالمي.

ومما لا شك فيه أن جائحة كوفيد-19 تمثل نهاية حقبة. وهي تؤكد الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في نظام أمننا الجماعي. وقد أظهرت واقع البشرية وجميع بلدان العالم، التي تساوت جميعاً في مواجهة المعاناة، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة، ضعيفة أو قوية.

علينا جميعاً أن نعمل معاً لاستخلاص الدروس الضرورية والتفكير في الإصلاحات الأساسية للحكومة العالمية. يجب أن ننشئ عالماً من السلام والتضامن والرخاء للجميع في فترة ما بعد كوفيد-19، عالماً من التضامن والكرامة والمساواة والعدالة والحرية.

## المرفق الثالث

## بيان رئيسة جمهورية إستونيا، كيرستي كاليويد

إنه لشيء رائع أن أكون مع مجلس الأمن وأن نناقش الحوكمة العالمية في عالمنا في فترة ما بعد (COVID-19). أولاً وقبل كل شيء، أود أن أكرر تأييد إستونيا لدعوة الأمين العام غوتيريش إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وأدعو الجميع إلى تأييدها بحلول نهاية العام.

لقد غيّر كوفيد-19 عالمنا، وإذ يصدق ذلك على إستونيا، أود أن أشير إلى أن التطور التكنولوجي هو المجال الذي يساعدنا على الحفاظ على اتساق عالمنا ومواصلة التعاون فيما بيننا. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت لنا هذه الجائحة أن أطرنا للعمل والتعليم والاتصالات والخدمات قد تغيرت تغيراً جذرياً. ماذا علينا أن نفعل الآن؟

علينا تكيف نموذجنا للحوكمة العالمية مع ما نراه في العالم الحقيقي. وهذا صحيح أيضاً إذا أردنا أن نجعل من هذه الفرصة العالمية فرصة ذهبية محتملة لتلك البلدان التي تتطلع إلى تحقيق قفزة نوعية ولأولئك الأشخاص الذين لديهم المهارات للمشاركة في سوق الخدمات العالمية، ولكن تصادف أنهم من بلدان يصعب عليهم فيها تقديم خدماتهم لبقية العالم، ولا سيما النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، الذين وجدوا صعوبة كبيرة في المشاركة في سوق العمل سابقاً. الآن، في عالم ما بعد كوفيد هذا، قد ثبت أنه لا يتعين عليك أن تكون في المكان الذي تعمل به. وهذه فرصة ذهبية للقطاعات الأضعف في مجتمعنا.

علينا أن نفهم أنه ينبغي لنا أن نعطي أطفالنا ومراهقينا الفرصة لتعلم المهارات اللازمة للمشاركة في هذا العالم الجديد من التكنولوجيا. وأخيراً، نحن لسنا بحاجة إلى هياكل حوكمة وطنية أو إقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، بل إلى هيكل حوكمة عالمي من شأنه أن يهيئ بيئة مواتية قانونياً لجميع هذه التطورات، بما في ذلك، بطبيعة الحال، أمن الفضاء الإلكتروني الضروري.



### بيان رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، ماتامبلا سيريل رامافوسا

أود أن أبدأ بتهنئة جمهورية النيجر على توليها رئاسة مجلس الأمن. ويمكنها أن تعول على دعم جنوب أفريقيا وتعاونها الكاملين.

إن لما تشكله جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من خطر يهدد حياة الناس وسبل كسب العيش والاستقرار الاجتماعي عواقب وخيمة على السلام والأمن العالميين. ومن المحتمل أن تزداد حالات عدم الاستقرار والنزاع سوءاً، وهناك احتمال لظهور أشكال جديدة من الاضطرابات الاجتماعية. إن المكاسب الحيوية التي تحققت في العمليات السياسية الرامية إلى تحقيق السلام مهددة.

ونتوقع جماعياً كمجتمع دولي أن يواصل مجلس الأمن الاضطلاع بدور رئيسي في ضمان ألا تقوض هذه الجائحة السلم والأمن الدوليين. ومن الضروري أن يواصل مجلس الأمن العمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية في هذا الصدد، بما في ذلك مع الاتحاد الأفريقي.

ويجب أن ننسق جهودنا ونعزز تعددية الأطراف إذا أردنا احتواء الضرر الذي يمكن أن تسببه هذه الجائحة. وتؤيد جنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وزيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى المجتمعات الضعيفة.

وتدعو جنوب أفريقيا جميع أطراف النزاعات المسلحة إلى اغتنام هذه الفرصة للعمل على التوصل إلى حل سلمي، مع تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية لشعوبها. وتؤيد كذلك الدعوة إلى إلغاء التدابير العقابية الانفرادية، مثل الجزاءات، خلال الجائحة، لتمكين البلدان المتضررة من تأمين الإمدادات والدعم الذي تمس الحاجة إليه.

ونحتاج، من أجل صون السلام والأمن، إلى مجلس أمن يجسد أعضاء الأمم المتحدة ويمثلهم على نحو أفضل تمثيلاً مع مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول. وهذا يكفل ألا تقوض مصالح قلة من هذه البلدان الجهود الرامية إلى إيجاد حلول للالتزامات الناشئة ذات الطابع العالمي.

وفيما نتطلع إلى إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد كوفيد، يتعين علينا أن نلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية للبلدان. وعلينا أن نعمل على وجه الاستعجال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبوصفنا المجتمع الدولي، فلنختار التعاون بدل الانفرادية، ولنختار التضامن بدل العزلة، ولنختار وحدة الهدف بدل المصلحة الذاتية الضيقة، ولنخرج من هذه المحنة الكبيرة أقوى وأكثر اتحاداً.

## المرفق الخامس

## بيان رئيس الجمهورية التونسية، قيس سعيد

[الأصل بالعربية]

أود في البداية أن أهنئ بلدكم الشقيق، النيجر، على رئاسته الموقّعة لمجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر، وأن أتوجّه إليكم بالشكر على تنظيم هذه القمة الهامة لمجلس الأمن وعلى اختياركم الصائب لموضوع "الحوكمة العالمية ما بعد كوفيد-19" الذي يعكس قناعة مشتركة بضرورة أن يلعب مجلس الأمن دوراً محورياً في معالجة انعكاسات هذه الجائحة على الأمن والسلم الدوليين.

كما لا يفوتني أن أشكر معالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة على إحاطته القيمة وأن أجدد له دعم تونس الثابت ومساندتها لمبادراته البناءة لزيادة تفعيل عمل المنظمة وحشد الجهود الدولية بهدف مساعدة الدول والشعوب على مجابهة جائحة كورونا وتطوير تأثيراتها والحد منها.

والشكرُ موصولٌ إلى السيد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي على مداخلته، وعلى الجهود المتواصلة التي تبذلها المفوضية ومجلس السلم والأمن الإفريقي من أجل إسكات البنادق في مختلف أرجاء قارتنا وتعزيز قدرات البلدان الإفريقية على مجابهة هذه الجائحة.

بعد مرور حوالي تسعة أشهر على ظهور الجائحة وانتشارها في جميع أنحاء العالم وارتفاع حدة تأثيراتها على الدول والشعوب دون استثناء، ترسخت القناعة تدريجياً لدى المجتمع الدولي بخطورة تداعياتها على الأمن والسلم الدوليين، لا في مناطق النزاع فحسب، حيث أصبحت تشكل أحد عوامل تعميق الأزمات والمآسي الإنسانية القائمة وتعقيد الأوضاع المضطربة، بل كذلك في كافة أرجاء المعمورة، حيث ألقت الجائحة بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك على واقع العلاقات الدولية.

إنّ تداعيات هذه الجائحة قد تتواصل لعدة أجيال ولن تنتهي باختفاء الفيروس، كما تُهدّد برفع حدة التوترات بين القوى الدولية وزعزعة التوازنات الإقليمية وإضعاف منظومة العمل متعدّد الأطراف.

وهنا أتفق تماماً مع توصيف السيد الأمين العام لهذه الأزمة بأنها "أخطر اختبار للمجموعة الدولية منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة" حيث كانت تونس من أوّل الدول التي سعت إلى لفت انتباه المجتمع الدولي إلى خطورة الجائحة على البشرية جمعاء وتأثيراتها المدمّرة على السلم والأمن وكلّ مناحي الحياة.

ومن هذا المنطلق، دعونا إلى اعتماد مقاربة جديدة للأمن الدولي تقوم أساساً على تعزيز التعاون والتآزر بين الدول والشعوب، قناعةً منا بأنه لا يمكن لأيّ دولة، مهما كانت قوتها، أن تواجه بمفردها هذا العدو الخفي والعابر للحدود، وبقيناً بأنّ مصيرنا واحدٌ وأنّ أمن وسلامة الجميع مرتبطٌ بأمن وسلامة كلّ فرد دون استثناء.

وتكريساً لهذا التوجّه، بادرت تونس في مرحلة ثانية وبالتنسيق مع فرنسا باقتراح مشروع قرار على مجلس الأمن أكدت فيه على أنّ مجابهة الجائحة تتطلب مزيداً من التضامن الدولي واستجابة مشتركة ومنسّقة وشاملة بإشراف الأمم المتحدة، ودعت إلى وقفٍ فوريٍّ وشامل لإطلاق النار والالتزام بهدنة إنسانية في مختلف مناطق النزاع بما يمكّن من إيصال المساعدات بشكل آمن ومستدام ودون عوائق، واتخاذ تدابير خاصة لحماية الفئات الهشة.

وإذ أُجِدَّد شكرى وتقديرى لكافة أعضاء مجلس الأمن على اتخاذ القرار 2532 (2020) بالإجماع في غرة تموز/يوليه 2020، فإننا نوَكِّد اليوم على أهمية الالتزام بما جاء فيه ومتابعة تنفيذه من قبل مختلف الأطراف المعنية خاصة في ظلّ تفاقم التداعيات الإنسانية للجائحة في العديد من مناطق النزاع.

إنّ الانعكاسات الآنية والمباشرة لجائحة كورونا على الوضع الصحي العالمي لا يجب أن تحجب عنّا تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية السلبية، حيثُ تُشيرُ كلُّ المعطيات إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهدُ انكماشًا حادًا بنسبة 5.2 في المائة مما سيؤدّي حتماً إلى إضعاف اقتصاديات الدول والدفع بملايين إضافية من البشر نحو الفقر والبطالة.

ومما لا شكّ فيه أن هذه التداعيات ستكون أشدّ وقعا في البلدان النامية، وخاصة على الفئات الضعيفة التي سيعتمق فقرها ومعاناتها، حيث تقيّد آخر تقديرات منظمة الأغذية والزراعة بأن الركود الاقتصادي سيضيف في سنة 2020 ما لا يقلّ عن 132 مليون شخص إلى الفئة التي تعاني من الجوع حاليا والبالغ عددها 690 مليون نسمة.

ولا يخفى عليكم أنّ من شأن مثل هذه الانعكاسات وغيرها أن تزيد في تغذية أسباب التوتر والنزاعات في العالم وأن تتسبّب في إطلاق سلسلة من الأزمات المتولّدة عن بعضها البعض، بما يطرح تحدياتٍ أخرى على مجلس الأمن والمجموعة الدولية لحفظ الأمن والسلم الدوليين.

إنّ جسامه هذه التحديات المشتركة وتعقيداتها تحتم علينا التفكير في دفع هذا الجهاز الأممي إلى تجاوز مفهوم الأمن التقليدي الذي ثبت أنه لا يشمل جميع الأخطار التي تُحدق بالإنسانية، واستيعاب التهديدات الأمنية غير التقليدية التي يشهدها العالم اليوم على غرار الأوبئة والكوارث البيئية والتغيرات المناخية والجرائم الإلكترونية، وتؤكد الضرورة الملحة لزيادة دفع العمل التضامني وتعزيز التعاون الدولي.

وتجدد تونس، في هذا الإطار، دعوتها للمجتمع الدولي لمواصلة تقديم الدعم اللازم للقارة الإفريقية ومساعدتها على تامين إمكاناتها الواعدة وتعزيز فرص تحقيق التنمية، بما يسهم في تجسيم تطّاعات شعوبها نحو مزيد من الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

إن المتغيرات التي أفرزتها والتي سنقرزها جائحة كورونا على العلاقات الدولية، والتي يرى البعض أنها قد تؤسّس لنظام عالمي جديد بمفاهيم مختلفة وآليات عمل مبتكرة، تدعونا إلى التفكير في مستقبل حوكمة العالم الذي سيكون مختلفا عما كان عليه قبل انتشار الجائحة.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى العمل على ترسيخ الوعي المشترك بين أطراف المجموعة الدولية على أسس إنسانية وبناء نظام عالمي أكثر عدلا، والعمل جماعيا من أجل تحويل هذه الأزمة إلى حافز لبداية جديدة، تبني نُظْم حوكمة مختلفة، قادرة على التعامل مع التحديات القائمة. ولن يتسنى تحقيق ذلك إلا من خلال استخلاص العبر وإعادة النظر في أولويات مجتمعاتنا والتشبّث بقيم التضامن لمواجهة الأزمات ورفع التحديات.

وفي الختام، أجدد تمسك تونس بأهمية العمل المشترك وبعزمها على المساهمة في بلورة رؤية مُتجدّدة للتعاون تتفق بشأنها جميع الأطراف من أجل معالجة التأثيرات الآنية لهذه الجائحة وتطبيق انتشارها، وكذلك من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما يحفظ كرامة الإنسان ويسمح لشعوب العالم بتسخير جهودها وطاقاتها لتحقيق التنمية الشاملة والتواصل والتضامن.

## المرفق السادس

## بيان الممثل الخاص للرئيس شي جين بينغ وعضو مجلس الدولة ووزير خارجية جمهورية الصين الشعبية، وانغ يي

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

بينما يحتفل العالم بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يعقد مجلس الأمن هذه المناقشة على مستوى القمة، التي اقترحها الرئيس محمدمو ايسوفو، لمناقشة الحوكمة العالمية في فترة ما بعد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وترحب الصين بهذه المبادرة وتؤيدها.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، تكلم الرئيس شي جين بينغ خلال الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وفي المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين (انظر A/75/PV.4، المرفق الرابع). واستعرض الرئيس شي الوضع العالمي والاتجاه العام لعصرنا الحالي وتناول سلسلة من الأسئلة الرئيسية من منظور استراتيجي وتاريخي طويل الأجل. ما هو نوع العالم الذي سيعيش فيه الجنس البشري؟ كيف ستبدو الصين كبلد؟ وما هي الأمم المتحدة التي يحتاجها العالم؟ وتكمن الإجابات، كما أكد الرئيس شي، في الالتزام الثابت بمسار تعددية الأطراف والنظام الدولي الذي يتمحور حول الأمم المتحدة وبذل جهود مشتركة لبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية ونوع جديد من العلاقات الدولية. كما أشار العديد من القادة إلى المهام التي تأسست الأمم المتحدة لأجل تحقيقها وأعربوا عن دعمهم القوي لتعددية الأطراف وأبدوا تطلعا مشتركا لدحر كوفيد-19 بالتضامن والسعي إلى تحقيق السلام والتنمية.

ويشهد العالم اليوم تغيرات لا تحدث سوى مرة واحدة كل قرن، والتي أدى كوفيد-19 إلى تسريعها. وما زالت التهديدات والتحديات العالمية تتزايد ويتطلب حلها تحسين الحوكمة العالمية وتوثيق التنسيق والتعاون على وجه السرعة. وفي الوقت نفسه، فإن نظام الحوكمة العالمية ينبغي أن يجسد الصعود الجماعي للبلدان النامية والاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب - وهو إحدى السمات المعاصرة للسياسة الدولية. وإذا أردنا أن نعزز التنمية العالمية في ضوء الاحتياجات المتغيرة، فإننا بحاجة إلى تصميم أفضل على أعلى مستوى وإلى إصلاح نظام الحوكمة العالمية وزيادة قوته. وتحقيقا لهذه الغاية، تود الصين أن تقترح النقاط الخمس التالية:

أولاً، نحن بحاجة إلى العمل على أساس مبدأ التشاور المكثف والمساهمة المشتركة والمنافع المشتركة. إن جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، أعضاء متساوون في المجتمع الدولي. ولا تعترف المخاطر والتحديات الرئيسية بالحدود وتؤثر على مستقبل جميع البلدان من دون استثناء. ويتطلب التصدي لها تأزرا قويا يدعمه تجميع عالمي للموارد والحكمة. ويجب أن تخضع الشؤون العالمية للنقاش بمشاركة الجميع وأن تتخذ القرارات بشأنها بشكل جماعي وأن يبنى الجميع نظم الحوكمة وأن يتقاسم الجميع فوائد الحوكمة، بحيث يكون كل بلد مشاركا ومساهما في تحقيق السلام والتنمية العالميين ومستقيدا منهما. وتواجه البلدان النامية صعوبات أكبر. وهناك حاجة قوية للتأكد من سماع أصواتها واحترام شواغلها وصون حقوقها ومصالحها، وهو ما يجسد العدالة الدولية.

ثانياً، نحن بحاجة إلى أن نتصدى معا للتهديدات الأمنية غير التقليدية. فقد شهد العقدان الأولان من القرن الحادي والعشرين نشوء العديد من المخاطر والتحديات العالمية، بدءاً بهجمات 11 أيلول/سبتمبر ومروراً بالأزمة المالية العالمية وانتهاءً بكوفيد-19. وينبغي أن تدار التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية على نحو شامل. وينبغي إيلاء أولوية أكبر لأمن الصحة العامة وتغير المناخ في جدول الأعمال الدولي. ولا يمكن التصدي بفعالية للتهديدات الأمنية غير التقليدية، التي كثيراً ما تكون متعددة الأوجه، إلا من خلال بذل جهود شاملة ومقننة جيداً لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية على حد سواء. وهنا يتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بدور أكبر وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين البلدان الكبرى. وستتزز الحوكمة العالمية عندما تضرب البلدان الكبرى المثل في العمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وتوفر المزيد من المنافع العامة العالمية وتكثف جهودها من أجل السلام والتنمية في العالم. وفي هذه اللحظة الصعبة، فإن من واجب البلدان الكبرى الآن أكثر من أي وقت مضى أن تضع مستقبل البشرية في المقام الأول وأن تنبذ عقلية الحرب الباردة والتحيز الأيديولوجي وأن تتضافر بروح الشراكة للتغلب على الصعوبات.

رابعاً، نحن بحاجة إلى التمسك بالقانون الدولي والقواعد الدولية. ويجب أن يكون هناك هيكل سليم للحكومة العالمية يقوم على احترام القانون والقواعد. ويجب على الجميع أن يلتزموا بالقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، مثل المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ويجب اتباع القواعد والوفاء بالالتزامات. وينبغي معارضة الجزاءات الانفرادية والتوسيع المفرط لنطاق الولاية القضائية من أجل ضمان سلطة القانون الدولي وقديسيته. ويجب أن تواكب القوانين والقواعد تغير الأزمنة. ويتعين على المجتمع الدولي وضع قواعد في المناطق الحدودية مثل أعماق البحار والمناطق القطبية والفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي لتنظيم تنميتها وضمان تحقيق المساواة في المنافع بين جميع البلدان.

خامساً، نحن بحاجة إلى تفعيل دور الأمم المتحدة. إن المخاطر والتحديات العالمية الرئيسية التي نواجهها هي أزمات ذات آثار مركبة، لا يمكن معالجتها بشكل منفصل. والأمم المتحدة، بوصفها أكثر المؤسسات الدولية عالمية وتمثيلاً وموثوقية، مهياً أكثر من أي بلد أو أي منظمة دولية أخرى للقيام بدور قيادي، وهي قادرة على ذلك. وفي الوقت نفسه، يتعين على المنظمة أن تتطور مع الزمن وأن تزيد تمثيل البلدان النامية وصوتها وأن تعزز كفاءتها واستعدادها لحالات الطوارئ وأن تقوم بتحديث نظام حوكمتها وقدراتها.

إن مجلس الأمن، الذي هو محور إطار الأمن الجماعي، جزء لا يتجزأ من نظام الحوكمة العالمية، وهو مكلف بالمسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن الدوليين. وفي ظل الظروف الجديدة، يتعين على المجلس أن يفي بفعالية بالواجبات التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة وأن يساهم في صون السلام العالمي واستقرار النظام الدولي وأن يكفل الأمن لجميع الشعوب وأن يبعث الأمل في الحوكمة العالمية.

وستواصل الصين العمل مع البلدان في جميع أنحاء العالم لتحسين نظام الحوكمة العالمية وبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

## المرفق السابع

## بيان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في سانت فنسنت وجزر غرينادين، السير لويس ستراكر

في البداية، تتقدم سانت فنسنت وجزر غرينادين بتحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد. ونشكرهما على ملاحظتهما الثاقبة ونثني على جمهورية النيجر على عقدها هذه المناقشة الهامة والمناسبة من حيث التوقيت.

لقد تلاقى المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية المتشابكة التي عجلت بها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) لتعرض نظامنا المتعدد الأطراف لأعقد التحديات التي يواجهها منذ الحرب العالمية الثانية. وستحصده هذه الجائحة أرواح أكثر من مليون شخص، فيما ستدمر سبل عيش ن الملايين غيرهم على الصعيد العالمي. ونظرا لهذه الظروف التي تغير شكل الحياة وسبل العيش والإنتاج بشدة، فإن عالمنا لن يرجع كما كان أبدا. ولذلك، من المهم للغاية أن نكيف نظامنا للحكومة العالمية مع هذا الواقع المعاصر الذي ينطوي على تحديات بالغة.

إن فترات الاضطراب تؤثر بشكل غير متناسب على الضعفاء - على اللاجئين والمشردين والأشخاص الذين أضحووا عديمي الجنسية بسبب دورات مؤلمة من النزاعات العنيفة؛ وعلى النساء والأطفال الذين يتحملون نصيباً غير متكافئ من الأعباء الاجتماعية والسياسية؛ وعلى المجتمعات المحلية والأسر التي تصبح ممزقة بسبب عدم الاستقرار والاضطرابات؛ وعلى البلدان المتضررة من النزاعات والتي تكافح من أجل حماية عقودها الاجتماعية فيما تطل تهديدات ناشئة، مثل كوفيد-19 وعوامل مضاعفة المخاطر القائمة مثل تغير المناخ، برأسها بطرق جديدة وتشكل تحديات أمنية وإنسانية وسياسية غير مسبوق.

لقد كشف كوفيد-19 عن حقيقة لا جدال فيها، وهي أن التحديات المعقدة اليوم لن تُحل عن طريق الاستراتيجيات العسكرية. كما لا يمكن معالجتها بفعالية بمعزل عن إحدائها الأخرى. وعلاوة على ذلك، قدمت هذه الجائحة دليلاً لا جدال فيه على أن التنمية غير المتكافئة للاقتصادات ونظم الرعاية الصحية ومؤسسات الحكومة، في عالمنا الذي يزداد ترابطاً، تسفر عن جوانب ضعف تؤثر علينا جميعاً. ولا يمكننا حماية أنفسنا إلا بحماية بعضنا بعضاً. وفي هذا الصدد، يمكننا، بل ويجب علينا، القيام بما هو أفضل لبناء قدرات أضعف الفئات بيننا ولتعزيز الشمول والسلام والمرونة، وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولا يزال هذا هو المخطط الرئيسي لإيجاد عالم يسوده السلام والعدل والأمن.

ومن أجل معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن وضمن قدرة البلدان المتضررة من النزاعات على استعادة الثقة في المؤسسات العامة وإصلاح نسيجها الاجتماعي والنهوض بالعمليات السياسية لتحقيق الوحدة والمصالحة الوطنيتين، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين الحاجة إلى تمويل إنمائي يمكن التنبؤ به والتمويل عليه. ونكرر دعواتنا إلى البلدان المتقدمة النمو للوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الخارجية.

ونؤكد من جديد أيضاً أن عدم اتخاذ بعض الدول إجراءات ذات مغزى للحد من انبعاثاتها والتزامها ووفائها بتعهدات طموحة بالتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، يؤدي إلى إدامة المخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ في العديد من السياقات الهشة. أما بالنسبة لأولئك الذين يعانون من آثار الأخطار المناخية، فإن

هذا الفشل من جانب كبار المتسببين في الانبعاثات هو عمل عدائي. ومن هايتي إلى القرن الأفريقي إلى الشرق الأوسط، يجب الاعتراف على نحو شامل بآثار تغير المناخ على السلام والأمن والتصدي لها بقوة.

وفي الوقت الذي نبدأ فيه عقد العمل للتعجيل بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، هناك حاجة ماسة إلى استراتيجيات متكاملة ومتسقة تجمع بين جميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، كل في حدود ولايته. ولا يمكننا أن نتصدى بفعالية لتحديات القرن الحادي والعشرين إلا من خلال تعددية أطراف متجددة تتمحور حول البشر وتراعي احتياجات ووجهات نظر جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة وتحترم احتراماً كاملاً المبادئ التوجيهية للقانون الدولي.

## المرفق الثامن

## بيان نائب رئيس الوزراء وزير خارجية فييت نام، فام بينه مينه

أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم شخصياً هذه المناقشة الهامة بشأن الحوكمة العالمية بعد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). كما أشكر الأمين العام غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطتهما الثاقبتين.

منذ بياني الأخير (انظر S/2020/799، المرفق 5)، خلال المناقشة بشأن الجوائح وتحديات الحفاظ على السلام، منذ شهر ونصف فقط، أصاب كوفيد-19 أكثر من 10 ملايين شخص وحصد أرواح أكثر من 200 000 آخرين على الصعيد العالمي. ومع ذلك، فإن هذا ليس سوى غيض من فيض. فقد تضرر عدد أكبر بكثير، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في حالات ضعف في مراحل النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وسيتضررون بشدة جراء الآثار المستمرة لهذه الأزمة التي لم يسبق لها مثيل.

لقد كشفت الجائحة النقاب عن هشاشة عالمنا وعن "مخاطر أمعنا في تجاهلها على مدى عقود من الزمن: من نظم صحية مهترئة؛ وثغرات في نظم الحماية الاجتماعية؛ ومظاهر اللامساواة الهيكلية؛ وتدهور بيئي؛ وأزمة مناخية"، كما تم تقييمها في آخر تقرير للأمين العام عن أعمال المنظمة (A/75/1، الفقرة 5). ولا يقل خطورة عن ذلك أن تعثر التعاون المتعدد الأطراف والنزعة القومية المفرطة والتوترات السياسية، بل واستخدام الجائحة لإثارة التمييز والكراهية، تشكل كلها عوامل تعوق استجابتنا المشتركة. ومن المهم أن نقف معاً في مواجهة هذه العقبات وأن نعزز التزاماتنا بتحقيق التعافي المستدام من الجائحة والقدرة على الصمود في وجه الأزمات المحتملة في المستقبل.

وقد أثبتت التجربة في العديد من البلدان والمناطق، بما فيها فييت نام وغيرها من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أن الحوكمة الرشيدة هي حجر الزاوية للتعامل مع الأبعاد المترابطة لكوفيد-19، ولا سيما من خلال نهج شامل للحكومة بأكملها ومحوره الناس والاستجابة الحاسمة والمبكرة والوحدة والتماسك الاجتماعيين والتمويل المبتكر للتنمية.

وتعتقد فييت نام أن الحوكمة العالمية الرشيدة ينبغي أن تهدف إلى تحقيق نتائج للجميع، وليس للقلة. وينبغي للجهود الدولية أن تعطي الأولوية للانتعاش الاقتصادي، مع التركيز بشكل خاص على تقديم المساعدة إلى البلدان النامية ومعالجة أوجه عدم المساواة والأسباب الجذرية للنزاعات وحماية ودعم الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال واللاجئين والمشردين داخليا. وتدعو إلى زيادة تكثيف الالتزامات السياسية والمالية، ولا سيما من جانب البلدان المتقدمة النمو، لمساعدة أضعف الناس والبلدان المحتاجة.

وبما أن لا أحد يفوز إلا بفوز الجميع، فإن كيفية خروج العالم من الجائحة ستتوقف على قدرة جميع الدول بلا استثناء على بناء الثقة وتعزيز الالتزامات والعمل معا من أجل نصرة تعددية الأطراف، على أن تكون الأمم المتحدة هي مركز التنسيق مع قيام المنظمات الإقليمية بدور أكثر نشاطا.

وينبغي للمؤسسات المتعددة الأطراف، من جانبيها، أن تغتنم هذه اللحظة الحاسمة لتقود تدابير إصلاحية ملموسة لتكثيف أهميتها وكفاءتها مع السياق الدولي المتغير.

ومجلس الأمن ليس استثناء. ويتعين على المجلس، لكي يفي بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يظهر أعلى مستوى من التعاون، مع تحسين استجابته وقابليته للتكيف وكفاءته.



وللتصدي في الوقت المناسب للتحديات الأمنية العالمية والتحديات الأمنية غير التقليدية التي يمكن أن تزيد من تفاقم الأوضاع السياسية والأمنية الهشة، من المهم أن يستفيد المجلس على أفضل وجه من الأدوات المتاحة، ولا سيما الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وصنع السلام وولايات حفظ السلام.

وتؤيد فيببت نام تنفيذ القرار 2532 (2020) وتحث جميع الأطراف المتحاربة على الإصغاء بجدية إلى نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار الفوري على الصعيد العالمي.

وفي 8 آب/أغسطس، أصدر وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا بياناً مشتركاً أكدوا فيه مجدداً التزاماتهم بالحفاظ على جنوب شرق آسيا بوصفها منطقة سلام وأمن وحياد واستقرار وتعزيز القيم ذات التوجه السلمي في المنطقة، بما يتماشى مع القانون الدولي. وبعد ذلك، خلال الاجتماع الثالث والخمسين لوزراء خارجية الرابطة، المعقود في 9 أيلول/سبتمبر، أكد أعضاء الرابطة من جديد عزمهم على الإسراع في وضع إطار شامل للانتعاش من أجل المضي قدماً بجهود التعافي من كوفيد-19 التي تبذلها الرابطة، وشددوا على أهمية تعزيز التعاون بغية التخفيف من الآثار العميقة للجائحة. إن فيببت نام، بصفتها رئيسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2020 وعضواً في مجلس الأمن للفترة 2020-2021، ملتزمة التزاماً قوياً بالانضمام إلى الجهود العالمية للتصدي لتحدياتنا المشتركة ومنعها من تقويض السلام والاستقرار الإقليميين والدوليين.

## المرفق التاسع

## بيان وزير الخارجية والدفاع في بلجيكا، فيليب غوفان

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكركم، سيدي الرئيس، على استرعاء انتباه مجلس الأمن إلى المسائل المعروضة علينا اليوم.

لقد شهدنا احتياجات وتحديات غير مسبوقة في الأشهر الأخيرة. فقد أدى إغلاق المدارس على نطاق واسع إلى حرمان الأطفال من أماكن آمنة للتعليم. وعرضت تدابير الإغلاق النساء والأطفال إلى مستويات زائدة من العنف المنزلي. وقد أظهرت لنا الجوائح السابقة تكلفة عدم إيلاء الأولوية لخدمات الصحة العامة. ويتم تعطيل حملات التطعيم ويعرض الأطفال لخطر الموت بسبب الافتقار إلى تطعيمات منتظمة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوض انعدام الثقة والمعلومات المضللة فعالية الاستجابة. وخطاب الكراهية والأخبار المزيفة بصمان ويغذيان العنف ضد المدنيين والعاملين في المجال الصحي.

وتستغل الجماعات المسلحة الأزمة الصحية لتعزيز قبضتها على السكان المدنيين. ونرى النساء والرجال والأطفال واللاجئين والمشردين داخليا يُدفعون إلى حافة المجاعة في مناطق النزاعات التي طال أمدها. وقد سلطت الجائحة الضوء على تحديات عالمية وأدت إلى تفاقم عدم المساواة والهشاشة والكلفة البشرية للنزاع.

ولهذا السبب نشارككم شواغلكم، سيدي الرئيس، بشأن آثار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على كل جانب من جوانب حياتنا تقريبا وعلى تعاوننا الدولي وعلى الحوكمة العالمية.

إن التحديات العالمية التي تواجه عالمنا - النزاعات والفقر وتغير المناخ والكوارث الطبيعية والآن كوفيد-19 تذكرنا صارخة بالعلة الحقيقية لوجود الأمم المتحدة وبالحاجة البسيطة والواضحة إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف.

ولذلك فإننا نؤيد تأييدا تاما قيادة الأمين العام ودعوته إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي وغير ذلك من المبادرات لمعالجة عواقب جائحة كوفيد-19. ونرحب بجهود منظومة الأمم المتحدة لمعالجة الأزمة في الميدان وتنفيذ القرار 2532 (2020).

ونظل ندعم منظمة الصحة العالمية في قيادتها الشفافة للاستجابة العالمية للأزمة الصحية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تبادل بيانات الترصد الشاملة والدقيقة مع منظمة الصحة العالمية لضمان فعالية استجابتنا الجماعية.

إننا ندعم النظام الإنساني ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عملهما وتوجيههما في جميع أنحاء القطاع وجهودهما الدؤوبة لدعم أكثر الأفراد ضعفا. وتساهم بلجيكا بمبلغ 22 مليون يورو لهذه الاستجابة المتعددة الأوجه، كما ساهمت بمبلغ 5 ملايين يورو في التحالف من أجل ابتكارات التأهب للأوبئة.

ولم يدخر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه جهدا، فقد حشد الاتحاد الأوروبي - كجزء من حزمة فريق أوروبا - أكثر من 36 مليار يورو لدعم البلدان الشريكة في مكافحة الجائحة وتأثيرها. وتعتزم حشد ما يصل إلى 400 مليون يورو لدعم مرفق كوفاكس التابع لمنظمة الصحة العالمية الذي يهدف إلى تسريع تطوير اللقاحات وضمان إمكانية الوصول العادلة والمنصفة لكل بلد في العالم. وبالفعل، فإن "المسعى

القومي في توفير اللقاح، على حد تعبير الأمين العام، أمر ضار، لأنه لا مأمّن لأحد حتى يكون الجميع في مأمّن. والتضامن يساوي المصلحة الذاتية.

ويجب ألا يطغى على مناقشتنا اليوم توجيه أصابع الاتهام وكيل الاتهامات. فليس بوسع العالم اليوم أن يتحمل انقساماً جيوسراتيجياً. والاستجابة العالمية المنسقة هي السبيل الوحيد للمضي قدماً بمكافحة هذه الأزمات المتعددة. ويجب أن تستند هذه الاستجابة إلى الثقة والإرادة السياسية التي تغذيها مبادئ وقيم التعاون المتعدد الأطراف ويتم تسريعها بنهج مبتكرة.

وهذا أيضاً يتطلب مجلساً "معداً للمستقبل". لقد بددنا الكثير من الوقت في آذار/مارس ونيسان/أبريل الماضيين في مناقشة أساليب عمل المجلس الرقمية لمواجهة تحديات الجائحة. واستغرقنا وقتاً طويلاً للتوصل إلى اتفاق بشأن القرار 2532 (2020).

وما ينطبق على أساليب العمل ينطبق كذلك على الوسائل المتاحة للمجلس لتنفيذ قراراته، ولا سيما عمليات حفظ السلام. وترحب بلجيكا بـ أن معظم هذه العمليات قد أظهرت قدراً كبيراً من المرونة والبراعة في مواصلة الاضطلاع بولاياتها على الرغم من كل القيود، بما في ذلك القيود المادية التي فرضتها عليها الجائحة.

ولكن سيتعين على المجلس هنا مرة أخرى أن يتناول مسألة قدرة عمليات حفظ السلام على التكيف مع السيناريوهات المستقبلية التي تتسم بالتقييد الشديد، مثل السيناريو الذي نواجهه اليوم. وإلا فإن قرارات المجلس - أو حتى المجلس في حد ذاته - قد تصبح أقل أهمية.

ويجب علينا جميعاً - كل فرد وكل مجتمع وكل بلد وكل حكومة وكل جزء من الأمم المتحدة - أن نتعلم معاً من آثار الجائحة. ولا شك في أن كوفيد-19 قد غير العالم وكان له تأثير على كل شيء من الطريقة التي نعيش بها إلى الطريقة التي نعمل بها. فهذه ليست مجرد أزمة صحية أو إنسانية. إنها أزمة اقتصادية وأزمة أمنية وأزمة صحية وأزمة جوع وأزمة حماية وأزمة حقوق إنسان.

وهذه التحديات لا تدل إلا على أننا بحاجة إلى عمل المزيد، وعلينا أن نفعل ذلك معاً. وبلجيكا على استعداد للاضطلاع بمسؤولياتها في هذا الصدد.

## المرفق العاشر

## بيان وزير الخارجية في الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف

في البداية أن أعرب عن امتناني لرئيس جمهورية النيجر، السيد إسوفو، على تنظيمه مناقشة مجلس الأمن اليوم بشأن موضوع الحوكمة العالمية الموضوعي للغاية في أعقاب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وقد عملت جائحة فيروس كورونا المستجد كحافز لإحداث تحول في العلاقات الدولية. وليست الدول والمنظمات التكاملية وحدها التي يجري اختبار قوتها، بل كذلك آليات الحكم العالمي، وفي المقام الأول الأمم المتحدة. ومن المهم أن نتعلم من التطورات الراهنة في الوقت المناسب وأن نستخلص النتائج الصحيحة من أجل ضمان مستقبل سلمي وآمن ومستقر للبشرية جمعاء.

إن أهم مسألة سلطت الأزمة الراهنة الضوء عليها هي الاعتماد المتبادل والترابط بين جميع الدول من دون استثناء في جميع مجالات الحياة العامة. وقد استرعت روسيا الانتباه منذ وقت طويل إلى طابع التهديدات الحديثة العابر للحدود، بما في ذلك الإرهاب الدولي وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل الخارج عن السيطرة والجريمة الإلكترونية والاتجار بالمخدرات والكثير غيرها. والآن وقد صارت تلك التهديدات تشمل الجوائح مثل التي نشهدها اليوم، فإن نداءنا من أجل وضع استجابات مشتركة للتحديات العالمية أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

وقد أظهرت أحداث هذا العام أن لا أحد يمكنه أن يئأى بنفسه ببساطة عن هذه التهديدات. وقد أثار مرض فيروس كورونا على الجميع، مما يعني أنه من الضروري كذلك التغلب معا على عواقبه ووضع خلافاتنا العابرة جانبا.

وللأسف، فإن سوء حفظنا المشترك لم يُسوّ الخلافات بين الدول، بل على العكس من ذلك أدى إلى تفاقم العديد منها. وعادت لحظات الأزمة التي شهدناها في العلاقات الدولية إلى الظهور. وهناك عدد من البلدان التي تشعر بإغراء متزايد بالنظر إلى الخارج للإلقاء باللوم على مشاكلها الداخلية. وتبذل فرادى الدول محاولات واضحة لاستخدام الحالة الراهنة لتعزيز المصالح الذاتية العابرة وتصفية الحسابات مع الحكومات غير المرغوب فيها أو الغرماء الجيوسياسيين.

وعلى الرغم من كل هذا، ما تزال ممارسة فرض الجزاءات أحادية الجانب وغير المشروعة مستمرة، الأمر الذي يقوض سلطة الأمم المتحدة واختصاصاتها. ووجهنا الانتباه مرارا إلى ضرورة رفع القيود التي تصيب الفئات الضعيفة بشكل خاص في سياق الجائحة وتحد من إمكانية حصولها على الغذاء والرعاية الصحية. ودعا الأمين العام غوتيريش أيضا إلى تعليق هذه التدابير نظرا للظروف الراهنة. ونؤيد بقوة مبادرته.

وما زال مطروحا على الطاولة الاقتراح الذي قدمه رئيس الاتحاد الروسي فلاديمير بوتين في نيسان/أبريل في مؤتمر قمة مجموعة العشرين بشأن إدخال ما يسمى الممرات الخضراء الخالية من الجزاءات والحروب التجارية. ومن المؤسف أن الدول التي تطبق سياسات الجزاءات غير القانونية لا تزال تصم آذانها عن حججنا، ومن المؤسف أكثر أنها تتجاهل الاحتياجات الأساسية للناس العاديين في جميع أنحاء العالم.

وإنني على اقتناع راسخ بأنه يجب تنسيق الجهود الدولية للتغلب على الأزمة وبذلها مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور تنسيقي مركزي فيها. ولا تزال المنظمة العالمية منبرا عالميا واحدا للحوار، وتستمر زيادة أهميتها في الهيكل العالمي خلال هذه الجائحة.

ونرى في ذلك الصدد أن الهجمات المتزايدة على منظومة الأمم المتحدة بأسرها ووكالاتها المتخصصة لا مبرر لها على الإطلاق. وينطبق ذلك أساسا على منظمة الصحة العالمية. وتعتقد الأغلبية الساحقة من البلدان أن منظمة الصحة العالمية قد تصرفت بشكل مهني في جميع مراحل الأزمة، واتخذت خطوات استباقية فعالة وحسنة التوقيت بالتنسيق الوثيق مع جميع الدول الأعضاء.

وبالطبع، يجب تعزيز قدرة نظام الرعاية الصحية الدولي والنهوض به إلى مستوى جديد. وقد أسهمت روسيا إسهاما كبيرا في تلك الجهود، لأنها كانت أول من طور وسجل لقاح فيروس كورونا Sputnik V (اسبوتنيك V). ونكرر استعدادنا للتعاون في مجال الجوائح مع جميع الدول والمنظمات الدولية المعنية. وفي أمس الأول قدم الرئيس بوتين في خطابه أمام الجمعية العامة (A/75/PV.4، المرفق الثامن) لقاحات مجانية لموظفي الأمم المتحدة. وتلك هي استجابتنا لنداءات زملائنا في الأمم المتحدة. وكما أكد الرئيس بوتين، فلم تكن روسيا قادرة على تجاهل تلك النداءات. واقترح أيضا عقد تداول بالفيديو مع جميع البلدان التي تواصل تطوير وإنتاج لقاح لمرض فيروس كورونا. ولا يزال ذلك الاقتراح مطروحا على الطاولة.

وتبيّن أن الجائحة الحالية قد سببت تحولا عالميا: فإما أن نفرض الإغلاق ونلقي اللوم على الآخرين من المشاكل التي نعاني منها، أو أن نتغلب على الأزمة معا ونبذل جهودا مشتركة لضمان مستقبل مزدهر لجميع البلدان والشعوب. وعلى الرغم من أن الخيار واضح، فإن المسار الثاني يتطلب أقصى قدر من الإرادة السياسية والتفكير الاستراتيجي.

ونرى أنه يجدر بنا أن نبدأ بحوار صادق ومفتوح - لا سيما بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذين تقع عليهم مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، أطلقت روسيا مبادرة لعقد مؤتمر قمة بمشاركة تلك البلدان الخمسة، كما أشار الرئيس فلاديمير بوتين في بيانه أمام الجمعية العامة. ومن شأن إجراء مناقشة شخصية بين القادة بشأن المبادئ التي يقوم عليها التفاعل بين الدول، وكذلك سبل حل أكثر المشاكل التي تواجه البشرية إلحاحا، أن تكون خطوة هامة نحو تعزيز المبادئ الجماعية في الشؤون الدولية واستعادة الاستقرار الاستراتيجي العالمي خلال فترة ما بعد الجائحة. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي عقد هذا الاجتماع في أقرب وقت ممكن إذا سمحت حالة الجائحة الدولية بذلك.

ومن المهم تعزيز الصيغ القائمة للاتصال على أساس المساواة والتعاون وتوافق الآراء، بما في ذلك التعاون داخل مجموعة العشرين ومجموعة البريكس: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا ومنظمة شنغهاي للتعاون. ونحن مقتنعون بأن مستقبل الحوكمة العالمية يقع على عاتق المنظمات التي يمكنها أن توفر استجابات مرنة للتحديات الناشئة دون المساس بطابع الهيكل الدولي الذي محوره الأمم المتحدة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ستتولى روسيا رئاسة أعمال مجلس الأمن. وسنبذل كل جهد ممكن لضمان تنسيق وفعالية عمل هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة وأن يشمل ذلك التفاعل البناء بين جميع أعضائه، وأن يستند إلى القانون الدولي، وقبل ذلك، إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وأشكر الرئاسة النيجرية مرة أخرى على هذه المبادرة المجدية.

## المرفق الحادي عشر

## بيان وزير الدولة في وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية، نيلز آن

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم اليوم مناقشة مفتوحة بشأن مسألة الحوكمة العالمية في أعقاب جائزة كوفيد-19 وإتاحة الفرصة لنا للبناء على المناقشات التي عُقدت خلال الأشهر الماضية، بما في ذلك خلال الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سعادة السيد موسى فكي محمد، على إحاطتهما الثابيتين.

ونحن في لحظة حرجة بالنسبة للنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وعلينا أن نعيد التركيز على الإمكانيات الإيجابية للتعاون بدلا من التركيز على إعطاء الأولوية لبلداننا. وإذا فشل أحدنا سنكون قد فشلنا جميعا. وعلينا أن نتعاون عبر مناطقنا وقاراتنا إذا أردنا مواجهة مشاكل اليوم بنجاح. ولأجل التخفيف من حدة الآثار الكبيرة للآزمات العالمية مثل جائزة كوفيد-19 ومنع حدوثها، فمن الضروري إيجاد مؤسسات قوية وتعاون متعدد الأطراف. ويجب أن نكفل حيوية تلك المؤسسات.

ويعدُّ الإصلاح جانبا هاما من هذه الجهود. وينبغي التمسك بالمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك دعوة الميثاق لجميع أعضاء المنظمة إلى الامتناع عن التهديد باستخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة من الدول. وما تزال الكثير من مبادئ الميثاق خالدة. وفي الوقت نفسه، يجب علينا ألا نرضى عن أنفسنا ويتعين علينا أن نكون مبتكرين حتى تتمكن مؤسساتنا من التصدي لتحديات اليوم.

وإن لمجلس الأمن دورا مركزيا يؤديه في إحياء أهمية التعاون الدولي. وكما نعلم جميعا، فإن الميثاق يمنح المجلس مكانة وسلطات ومسؤوليات خاصة. فعمله أساسي ليس لسمعته فحسب، بل لسمعة الأمم المتحدة عموما. وفقد المجلس الثقة بسبب عجزه عن إيجاد كلمات واضحة بشأن نهج مشترك لمواجهة جائزة كوفيد-19 على مدى أشهر. وما زال التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ القرار 2532 (2020) غير كافٍ.

وأود أن أكون واضحا جدا: فعندما ينظر إلى المجلس على أنه محفل للدول الكبرى حصريا، فإننا نخسر جميعا. وعلينا جميعا، نحن الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين على حد سواء، أن نحافظ على أهمية مجلس الأمن وفعاليته. وأصبح واضحا جدا أن المجلس بحاجة إلى الإصلاح. وعندئذ فقط يمكننا أن نكفل سلطته وشرعيته.

لقد أشير إلى منظمة الصحة العالمية بوصفها عنصرا تنسيقيا مركزيا في النظام المتعدد الأطراف. ولا يمكن توفير الحماية الصحية الشاملة على الصعيد العالمي، بما في ذلك التأهب للجائحة والتصدي لها، إلا بتعزيز منظمة الصحة العالمية بطريقة مستدامة. وينبغي أن ننظر إلى جائزة كوفيد-19 باعتبارها فرصة للتصدي للتحديات القائمة التي تواجهها منظمة الصحة العالمية بوجه عام وفي مجال الحماية الصحية بشكل خاص. وفي الوقت الراهن، تتجاوز توقعاتنا قدرات منظمة الصحة العالمية.

والابتكار ضروري أيضا عندما يتعلق الأمر بالتصدي للتهديدات الناشئة للسلم والأمن الدوليين. ويجب علينا أن نفعل المزيد لمنع الأزمات وكيفية التصدي لمحفزات النزاعات مثل انتهاكات حقوق الإنسان وأثار تغير المناخ والتهديدات للصحة العالمية. ويتعين علينا النهوض ببرامج عمل وقائي أكثر.

وبالطبع، فإن مستقبل التعددية يتطلب أيضاً دوراً قوياً للاتحاد الأوروبي. وقد اتخذنا، في الاتحاد الأوروبي، بعض الخطوات الهامة للتصدي للجائحة. لقد قمنا بإنشاء مشروع "تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19" بالتعاون مع شركاء من المجتمع المدني. وأطلقنا مبادرة الاستجابة العالمية لفيروس كورونا. وما فتئت ألمانيا في طليعة المكافحة العالمية لهذه الجائحة، حيث أظهرت التضامن من خلال الدعم العملي وكجبهة مانحة. واطمننوا إلى أننا سنواصل القيام بذلك.

تؤيد ألمانيا الأمم المتحدة تأييداً قاطعاً وتدعو إلى اتباع المجتمع الدولي لنهج مشترك في التصدي للتحديات العالمية. هذه هي فرصتنا الوحيدة للنجاح. ونسعى إلى تعزيز البحث عن حلول مشتركة من خلال إطار التحالف من أجل تعددية الأطراف. ونجدّ لدعم الإطار القائم المتعدد الأطراف عندما يواجه تحديات. يلتقي غداً وزراء الخارجية، بدعوة من وزير الخارجية هايكو ماس، تحت شعار "التزامنا وإسهامنا في إعادة البناء بشكل أفضل"، حيث سيتم عرض مبادرات في مجالات تغير المناخ والصحة وغيرها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن بلدي مقتنع بأن التعاون المتعدد الأطراف في هذا العالم المترابط هو أساس السلام والأمن والرخاء والمساواة والعدالة. وبغية دعم وتعزيز هذا النظام المتعدد الأطراف، علينا أن نرعى هذا النظام وأن نستثمر فيه. وعلينا أن نستثمر في شرعيته.

## المرفق الثاني عشر

## بيان نائب وزيرة خارجية إندونيسيا، ماهيندرا سيرينغار

أود أولاً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطتهما الشاملتين.

إنها جلسة تأتي في الوقت المناسب لسببين على الأقل: لا يزال العالم يعاني من جائحة فيروس كورونا، والأمم المتحدة تحتفل بعامها الخامس والسبعين. وكما أبرز الأمين العام في مناقشة سابقة لمجلس الأمن، فإن مرض فيروس كورونا يؤثر على حياتنا بطرق عميقة. وقد تؤدي الجائحة إلى إطالة أمد النزاعات القائمة وتفاقم إيثار نزاعات جديدة، وإدامة الظروف الإنسانية السيئة وانعدام الأمن وإثارة اضطرابات اقتصادية واجتماعية، مما يؤدي إلى انتكاسات في النزاع.

كما نرى اتجاهات مقلقة في الواقع الجيوسياسي الأوسع نطاقاً، مثل تصاعد الخصومات السياسية التي يبدو أحياناً أنها تشل المؤسسات الدولية والقوى الناشئة تؤكد قيادتها في السياقات الإقليمية.

وفي ظل هذه الخلفية، أود أن أؤكد مجدداً على ثلاث نقاط:

أولاً، أود أن أبرز دور مجلس الأمن. فمنذ تفشي الجائحة، استخدمت الأمم المتحدة جميع الأدوات المتاحة لها للتصدي لها، مثل الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وخطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمرض كورونا، وبعثات الأمم المتحدة في الميدان. واتخذ مجلس الأمن بالإضافة إلى ذلك القرار 2532 (2020) بالإجماع، الذي يتضمن أحكاماً هامة لمكافحة مرض كورونا.

وينبغي للمجلس، في المرحلة المقبلة، أن يواصل الاضطلاع بدور هام. ويجب أن يواصل رصد الالتزامات بوقف إطلاق النار؛ ويدعم جهود بعثات الأمم المتحدة في الميدان لمساعدة البلدان المضيفة؛ ويضمن إيصال المساعدات الإنسانية؛ وأن يضمن، إلى جانب هيئات أخرى مثل لجنة بناء السلام، ألا ينعكس مسار التقدم المحرز في بناء السلام.

ثانياً، يجب على مجلس الأمن، بالإضافة إلى ذلك الدور، أن يستجيب للتغيرات المحتملة في البيئة الأمنية في أعقاب الجائحة. فقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى تحويل انشغال العالم من التهديدات الأمنية إلى التهديدات الوجودية. ويجب على منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن ترقى إلى مستوى هذه المهمة.

ومع ذلك، فلا بد من الإشارة إلى أن مجلس الأمن ليس جهاز الأمم المتحدة الوحيد الذي له اختصاص لمعالجة هذه المسألة. يجب علينا أن نعزز التنسيق والاتساق مع جميع هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها، مع الاستفادة من مزايا وخبرات فرادى الهيئات والأجهزة. إن التأزر وتقسيم العمل على أساس ولايات واختصاصات كل منها أمران حاسمان إذا أردنا تجنب التداخل والعمل بمعزل عن بعضها البعض. ويجب أن نكفل أن يظل مجلس الأمن مستجيباً وقادراً على التكيف وعملي المنحى.

ثالثاً، من المرجح أن تؤدي الجائحة إلى التعجيل بتجزئة النظام العالمي وإعادة تشكيله. وفي حين أن الاستجابة الدولية المنسقة أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، يمكن لتطاحن القوى، للأسف، أن يعزز العوامل التي تجعل العديد من هيئات الأمم المتحدة لا تؤدي وظيفتها. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى



مزيد من تآكل الثقة في المؤسسات العالمية. بل إن البعض قد يجادل من أجل إجراء إصلاح شامل للمبادئ والالتزامات تجاه نظام الحوكمة العالمية.

ومع ذلك، لا يوجد حالياً هيكل بديل لمساعدتنا على تنسيق استجابة عالمية أفضل للجائحة أو غيرها من الكوارث العالمية. والنهج الأكثر واقعية هو البحث عن مجال للتحسين.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ترى إندونيسيا أن من المهم أن تظل الأمم المتحدة على مستوى الغرض المنشود وأن تعزز أهميتها. وهذا يعني، في جملة أمور، تحسين التمثيل لضمان الشمولية وتعزيز الفعالية والشفافية والمساءلة.

ويجب على منظومة الأمم المتحدة أيضاً أن تتجاوز العبارات الرنانة وأن تحقق نتائج. وفي الأجل القصير، يجب أن نركز على تيسير الحصول على اللقاحات والعلاجات بأسعار ميسورة. ولكن يجب علينا أيضاً أن نضع استراتيجية شاملة طويلة الأجل للتغافي والقدرة على الصمود. وينبغي لنا أيضاً أن نواصل التخطيط لمستقبل لا يمكن التنبؤ به. وهذا يتطلب قيادة بعيدة النظر، وقدرة على التكيف، وقدرة قوية على الإنذار المبكر.

وأخيراً، فإن جائحة مرض فيروس كورونا تذكرنا بحازمة بأن المستقبل يتطلب تعاوناً دولياً أفضل بكثير، وقيادة جماعية أقوى، وإجراءات أكثر حسماً. تكشف الجائحة عن أوجه القصور في النظام المتعدد الأطراف وتبين، وفي الوقت نفسه، ما يمكننا جميعاً القيام به للتغلب على نقاط الضعف تلك.

إن الحوكمة العالمية في فترة ما بعد الجائحة التي نود أن نراها هي الحوكمة التي يعمل فيها الجميع بروح متجددة من التضامن العالمي والوحدة والمسؤولية، لما فيه مصلحة الجميع.

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أعتر عن أخذ الكلمة مرة أخرى. أود أن أكرر الإعراب عن تقديرنا للنيجر على عقد هذه الجلسة.

وأود ببساطة أن أوجه انتباه جميع أعضاء المجلس، بالإضافة إلى بيان الوفد الإندونيسي الذي أدلى به نائب وزيرة الخارجية الإندونيسية وفي سياق مناقشة اليوم بشأن جائحة كورونا، إلى البيان الذي أدلى به الرئيس جوكو ويدودو في 22 أيلول/سبتمبر، وهو اليوم الأول من المناقشة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة.

وعلى وجه التحديد، أود أن أختتم بياني كما فعل:

”إن العالم السليم، العالم المنتج، يجب أن يكون أولويتنا. ولن يتحقق كل ذلك إلا إذا واصلنا جميعاً العمل معاً والعمل معاً والعمل معاً. فلنعمل على ترسيخ التزامنا واستمرار تنفيذ التزامنا بالعمل معاً.“ (A/75/PV.5)

## المرفق الثالث عشر

## بيان وزير الدولة لشؤون جنوب آسيا والكمونولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اللورد طارق أحمد، لورد ويمبلدون

أشكر الرئيس إيسوفو ورتاسة النيجر على عقد هذه الجلسة الفائقة الأهمية. وأود أولاً أن أضمر صوتي إلى الآخرين في شكر الأمين العام على ما تقدم به من أفكار ثاقبة وأنتي على جهوده في توجيهنا خلال هذه الجائحة العالمية. وأود أيضاً أن أشكر السيد موسى فقي محمد على إسهامه وعلى ما جلب من محور تركيز محدد ورؤى من أفريقيا، وكذلك على استجابة الاتحاد الأفريقي.

أود، إن جاز لي ذلك، أن أبدأ بالإيجابيات. فعندما نواجه التحديات، كثيرا ما ننسى ما تحقق فعلا. ولقد استجابت منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، بسرعة للاحتياجات الصحية والإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية، وانتشرت في جميع أنحاء العالم، في أماكن تضم بعض أضعف المجتمعات المحلية في العالم. وقد كيف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أدواتهما مع التحديات التي أوجدها الوباء على صعيد الاقتصاد الكلي، وعملا بجد في شراكة مع الأمم المتحدة. وقد تحركت مجموعة العشرين بسرعة لتعليق مدفوعات خدمة الدين لأفقر بلدان العالم، كي تحظى تلك الدول بالدعم في جهودها المباشرة لحماية الأرواح أولاً، وللتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية والمالية. وألاحظ، بوصفي وزيراً للكمونولث، أن رؤساء حكومات الكمونولث الـ 54 أصدروا بياناً مشتركاً يحدد مجموعة كاملة من الأولويات الدولية في التصدي للجائحة، ويتضمن التزاماً بالعمل على التخفيف من آثارها. وأعترف أيضاً بغافي - تحالف اللقاحات الذي تعهدت المملكة المتحدة مؤخراً بتقديم أكثر من بليون دولار له - وهو منظمة شهدت تكاتف الدول بحثاً عن حل لحماية المصابين بالأمراض.

وتظهر هذه الأمثلة عمل المجتمع الدولي والاستجابة العالمية في أفضل صورها، حيث عملنا معا ولينا احتياجاتنا الجماعية من خلال الجهود المتعددة الأطراف وبجسنة نية، في إطار التعاون الكامل بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومع ذلك، وبقدر ما وحدثنا هذه الأزمة، كانت هناك أوقات فرقنا فيها. وفي بعض الأحيان، أدت الجغرافيا السياسية إلى إضعاف التعاون وأعاققت سرعة حركتنا. لقد اختبرت الجائحة النظام الدولي بشكل لم يسبق له مثيل. ولذلك فمن مصلحتنا الجماعية ألا نكتفي بكفالة نجات النظام المتعدد الأطراف من هذه الأزمة، بل أن نكفل خروجه من جائحة كوفيد-19 أقوى وأكثر اتحاداً من أجل التصدي للتحديات المستقبلية.

وسيحين الوقت للتفكير في الدروس المستفادة من هذه الجائحة وكيف يمكننا الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة التحدي المقبل. وقد ثبتت فعالية إصلاحات الأمم المتحدة التي نفذت خلال العامين الماضيين، ويجب أن نواصلها ونسعى جاهدين لتحسين جميع منظماتنا الدولية. ولكن الآن ليس الوقت المناسب لنبدؤ المؤسسات الدولية. فالمبادئ التي انبثقت عن واحدة من أحلك فترات التاريخ البشري، كما نذكرنا الأمين العام، ضرورية مرة أخرى لإخراجنا من حالة الإغلاق والعودة بنا إلى النور.

وقد يتضح أن من الأصعب درء الآثار غير المباشرة لهذه الجائحة، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على السلم والأمن الدوليين. فنحن نعلم، على سبيل المثال، أن مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم يواجهون انعدام الأمن الغذائي. ولأسف سيتفاقم ذلك الخطر. ولذلك فإن التعاون العالمي أمر بالغ الأهمية وضروري في آن واحد لتفادي وقوع كارثة. ولهذا السبب دعت المملكة المتحدة إلى اتخاذ

إجراءات لمنع المجاعة، بتمويل جديد قدره 150 مليون دولار، علاوة على مبلغ بليون دولار الذي ساهمنا به بالفعل في الاستجابة الدولية. وعينا أيضا مبعوثا خاصا جديدا لمنع المجاعة والشؤون الإنسانية، هو نيك داير. ونحث جميع الدول الأعضاء على دعم جهودنا الجماعية.

وفي الختام، أود أن أؤكد لجميع الزملاء والشركاء والدول الأعضاء أن المملكة المتحدة تتمسك بحزم بقيم ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بمبادئه المتمثلة في التعاون الدولي السلمي، وخاصة احترام حقوق الإنسان. وفي هذا العام، وفيما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ينبغي لنا جميعا أن نؤكد من جديد التزامنا بتلك المبادئ القيمة، وبذلك نعيد البناء ونجهز أنفسنا ونجدد دعمنا لضمان أن نتمكن من العمل معا للتصدي للتحديات واعتنام الفرص التي تنتظرنا.

## المرفق الرابع عشر

## بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإسبانية]

أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد فقيه محمد، على إحاطتهما الشاملتين.

ونحن إذ نحفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، نتأمل في التحديات المعقدة التي يواجهها العالم، بما في ذلك أكبر أزمة منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945.

إن جائحة مرض فيروس كورونا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وقد أدت إلى توقف العالم بشكل عام وتعميق عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مهددة بتفاقم النزاعات القديمة ونشوب نزاعات جديدة. وهي تعرض للخطر المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجالي التنمية وبناء السلام، وتنتشر الخوف.

وقد سلطت آثار الجائحة الضوء على العقبات التي تعترض العمل الجماعي في حالات النزاع، من خلال سلسلة من التحديات العالمية مثل تغير المناخ والمجاعة، وأبرزت العيوب الهيكلية في نظام الحوكمة العالمية.

وكانت تكاليف التقاعس عن العمل مثيرة للقلق. ويجب أن يكون المجلس ضامنا أساسيا للاستقرار العالمي. وتتطلب الأزمة وحدة أقوى لتعزيز القرار 2532 (2020) باتخاذ إجراءات ملموسة، مع إعطاء الأولوية للصحة العالمية.

ولذلك فإن عقد هذه المناقشة مناسب للغاية من حيث التوقيت، ونشكر النيجر والرئيس إيسوفو على قيادتهما.

وتتطلب الاستجابة للجائحة وعواقبها تعددية فعالة وشاملة. ولذلك فإن الاستجابة المنسقة والشاملة التي تركز على الناس، وتقوم على التضامن، مع التركيز بشكل خاص على أضعف الفئات وأشدّها تهميشا، هي أمر أساسي. ومن شأن غيابها أن يقوض الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الجائحة.

وفي ذلك الصدد، نهئى الأمين العام ومنظمة الصحة العالمية على جهودهما لتنسيق استجابة عالمية، ونتعهد بدعم الجمهورية الدومينيكية.

ويتطلب تحقيق توازن مستقر بين النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي قيادة جماعية ومتعددة المستويات. ويجب على الحكومات والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني العمل معا بروح التعاون، مدفوعة بنهج متماسك ومتكامل. ويشمل ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والعمل في سياق العلاقة بين الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام.

لقد كشفت الجائحة عن أوجه عدم المساواة الهيكلية داخل المجتمعات وفيما بينها، فضلا عن عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية، مثل التعليم. والأطفال والنساء واللاجئون والمهاجرون والمشردون داخليا والأشخاص المتضررون من النزاعات هم من بين أضعف الفئات. وبالإضافة إلى ذلك، يزايد العنف الجنساني، بما في ذلك العنف العائلي.

ولذلك فمن الضروري دعم الفئات الضعيفة من السكان وبناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، يتطلب العنف بين الطوائف وغيره من أشكال انعدام الأمن اهتمامنا العاجل. ومن شأن العمل مباشرة مع المجتمعات المحلية وبناء السلام المحليين أن يتيح التوصل إلى حل أسرع وأكثر سلماً لهذه الأزمة في البلدان المتضررة من النزاعات.

ومع ذلك، لا شك في أن السياسات المحلية وحدها ليست هي السبيل إلى الأمام. وعلى الرغم من مناخ الاستقطاب السياسي والديناميات الجغرافية - السياسية الصعبة، يجب أن يسود الإصلاح المتعدد الأطراف.

وفي السعي إلى التنشيط الاجتماعي - الاقتصادي في خضم الجائحة، يجب علينا أن نعالج الحالة الإنسانية، ونعزز سيادة القانون، ونكفل المشاركة الكاملة والهادفة للنساء والشباب في عمليات صنع القرار، وأن نستثمر في التنمية.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى الحوكمة العالمية لتحقيق فضاء إلكتروني آمن. إن تزايد الجريمة السيبرانية يعزز الروابط بين الإرهابيين والمجرمين. ويتطلب الفضاء الإلكتروني تعاوناً دولياً غير مسبوق لمنع التوسع في أنشطة التجنيد والتدريب.

ويجب على مجلس الأمن أن يعزز علاقته مع الأجهزة والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ويجب أن يكون أكثر مرونة وشمولاً وتمثيلاً، ويجب أن يستعيد ثقة الناس فيه - ولا سيما ثقة الذين يعيشون في حالات نزاع.

ويجب أن تكون الحوكمة العالمية مراعية بقدر أكبر للمخاطر، كما أن إحداث تغيير في علاقات القوة الدولية يكتسي أهمية بالغة. وهناك حاجة ماسة إلى قنوات للمساءلة من خلال آليات المجلس القائمة لكفالة ورصد تنفيذ وقف إطلاق النار، تمشياً مع القرار 2532 (2020). ولم يصبح التنفيذ بعد حقيقة واقعة في العديد من الحالات، مثل الحالات في سورية واليمن وليبيا وأفغانستان ومنطقة الساحل.

ويجب علينا ألا نكتفي بكفالة تعبئة المزيد من الموارد، بل كذلك سداد الديون، حتى تتمكن البلدان من الخروج من الأزمة. والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والبلدان المانحة شركاء أساسيون في تقديم المساعدة السريعة إلى البلدان المتضررة من النزاعات.

ونغتتم هذه الفرصة لندعو إلى دعم خطة الاستجابة الإنسانية التي تنسقها الأمم المتحدة من أجل التقليل من احتمالات أن تؤدي الجائحة إلى عواقب خطيرة نخشاها كثيراً، وهي زيادة عدم الاستقرار والنزاع في السنوات المقبلة.

إن هذا وقت للوحدة والتمسك بإنسانيتنا المشتركة وإعادة البناء على نحو أفضل من أجل الصالح العام. إننا لن نكون في أمان إلا إذا أمن الجميع.

## المرفق الخامس عشر

## بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر الأمين العام غوتيريش والرئيس إيسوفو على استضافة هذه المناقشة الهامة.

أتعلمون؟ عار على كل واحد منكم.

إنني مندهشة ومشمئزة من مضمون مناقشة اليوم. إنني في الواقع أشعر بالخجل تماما من مجلس الأمن، وخاصة أعضاء المجلس الذين انتهزوا هذه الفرصة للتركيز على الضغائن السياسية، بدلا من المسألة البالغة الأهمية المطروحة. ولا يسعني إلا أن أقول "يا إلهي".

وعلاوة على ذلك، أشعر بالخيبة باسم الناس الذين تحاولون التواصل معهم بمحاولة تبديد هذه الفرصة لأغراض سياسية. لقد أوضح الرئيس ترامب بجلاء أننا سنفعل كل ما هو صائب، حتى وإن كان لا يحظى بتأييد واسع، لأن ما نحن بصدده - وأود أن أقول لأعضاء المجلس هذا - ليس منافسة لكسب الشعبية. وعلى ذلك، فإنني أعتزم توخي المسؤولية في ملاحظاتي اليوم وجعلها مستجيبة لمضمون الموضوع المطروح اليوم.

يظل مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يشكل تهديدا للحياة اليومية وسبل العيش للبلايين في جميع أنحاء العالم، وكل روح فقدت وكل أسرة تضررت وكل مدرسة أغلقت وكل عمل تجاري أغلق هو مدعاة للحنن. ويجب علينا - كمجتمع عالمي - أن نواصل المعركة وأن نظل مركزين بشدة على عودة أيام أفضل.

ما فتئت الولايات المتحدة تبذل جهودا لا تلتين لمكافحة كوفيد-19، سواء في الداخل أو في الخارج. وكما أشار الرئيس ترامب في خطابه أمام الجمعية العامة في المناقشة العامة في دورتها الخامسة والسبعين (A/75/PV.4، المرفق الثاني)، فإن أمتنا قد أطلقت أقوى حملة تعبئة وطنية منذ الحرب العالمية الثانية للتصدي للجائحة. وذلك يعني ضخ استثمارات ضخمة في العلاج والرعاية، فضلا عن تنشيط جهود تطوير اللقاحات على الصعيد الوطني. وقد أنقذت تلك الأعمال أرواحا لا حصر لها، وتنطوي على إمكانية وضع نهاية سريعة للجائحة.

وخصصنا حتى الآن أكثر من 20 بليون دولار لفائدة الاستجابة الدولية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بتطوير اللقاحات والعلاجات والبنية التحتية الطبية. وهذا التمويل، الذي يقدمه دافعو الضرائب الأميركيون الأسخياء، ينقذ الأرواح في أكثر من 120 بلدا في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ندعم بنشاط دعوة الأمين العام إلى توفير الموارد اللازمة لاستجابة الأمم المتحدة. وأسهمت الولايات المتحدة بأكثر من 900 مليون دولار في استجابة الأمم المتحدة، وهي أكبر مساهمة لبلد بمفرده وبفارق كبير حتى الآن، وأود فحسب الإشارة إلى أحدث المساهمات التي قدمناها لعدد قليل من تلك البلدان: النيجر 4.6 ملايين دولار، جنوب أفريقيا، 8.4 ملايين دولار، إندونيسيا، 5 ملايين دولار؛ فييت نام 9.5 ملايين دولار؛ وتونس 600 ألف دولار.

ولكن، إذ يستمر إنفاقنا في تجاوز الموارد المتاحة، فإنه ليس من الممكن لأي بلد أو حفنة من البلدان أن تفي بنصيب الأسد من الاحتياجات المتزايدة. وستواصل إدارة ترامب تحفيز الاستجابة الدولية لهذه الجائحة، ونشجع الآخرين على الانضمام إلينا من خلال تخصيص المزيد من الموارد لتحقيق الأهداف المشتركة.

وإذ نواصل تعبئة الموارد، يجب علينا كذلك أن نعزز نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي على النحو الوارد في القرار 2532 (2020)، على أساس أن الجهود المشروعة

والضرورية لمكافحة الإرهاب ستستمر. فمن شأن وقف إطلاق النار وتنفيذه بأمانة توفير فترة هدوء ضرورية للنساء والأطفال والرجال في الخطوط الأمامية للعنف والنزاع، والذين يتعرضون - بسبب ذلك - بصفة خاصة للإصابة بالفيروس.

وللأسف، فإن الإشارات المبكرة تظهر تراجع الامتثال في مناطق النزاع وهناك بلدان كثيرة تشهد الآن تصعيدا في العنف في حقيقة الأمر. وندين بأشد العبارات الممكنة التنظيمات الإرهابية التي استغلت هذا الوضع الصعب لتصعيد القتال والعنف وندعو الدول الراعية للإرهاب، وأبرزها جمهورية إيران الإسلامية، إلى أن تكف نهائيا وبشكل كامل عن تمويل الإرهابيين وتسليحهم في جميع أنحاء العالم.

وكما قال الرئيس ترامب بوضوح في خطابه أمام الجمعية العامة يوم الثلاثاء إنه من أجل رسم مستقبل أفضل، "فإننا يجب أن نحاسب الدولة التي أطلقت العنان لهذا الوباء على العالم: الصين" (A/75/PV.4، ص). وقد أدى قرار الحزب الشيوعي الصيني بإخفاء منشأ هذا الفيروس والتقليل لأدنى حد من خطره وقمع التعاون العلمي إلى تحويل وباء محلي إلى جائحة عالمية. والأهم من ذلك أن تلك القرارات كلفت مئات الآلاف - مئات الآلاف - من الأرواح في جميع أنحاء العالم.

وتثبتت أعمال الحزب الشيوعي الصيني أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست جميعها ملتزمة بنفس القدر بالصحة العامة والشفافية والتزاماتها الدولية. وينبغي أن تثير هذه الحقيقة قلقا بالغا لدى جميع الدول المسؤولة في العالم التي تعمل بحسن نية لهزيمة كوفيد-19 ومنع الجوائح المستقبلية من الظهور. ويجب علينا جميعا أن نعيد الالتزام بالتقاسم الكامل والسريع لبيانات الصحة العامة فيما بيننا؛ فذلك أمر ضروري من منظور الاحتواء ومن منظور أخلاقي.

وما يثير القلق كذلك الخطر الذي تشكله المنظمات الدولية الفاسدة. لقد اعتُبرت منظمة الصحة العالمية لسنوات طوال مركزا للعلم بعيدا عن السياسة والبيانات بعيدا عن التحيز. ولهذا السبب، ظلت الولايات المتحدة دائما أكبر ممول لها. إن هذه السمعة اليوم في حالة يرثى لها بعد أن ساعدت منظمة الصحة العالمية في الحملة الصينية لمنع التعاون والكذب على العالم. ولا يزال علماء العالم حتى يومنا هذا لا يملكون فهما كاملا لنشأة الفيروس وخصائصه وانتشاره - وهو فهم لا يمكن أن يوفره سوى الحزب الشيوعي الصيني. وللمضي قدما، يجب على المجتمع الدولي أن يجعل المساءلة والشفافية في صميم جهودنا الرامية إلى التصدي للتهديدات التي تتعرض لها الصحة العالمية.

إن افتقار منظمة الصحة العالمية للاستقلالية والشفافية والمساءلة هو السبب في أن الرئيس ترامب اتخذ قرار انسحاب الولايات المتحدة منها وفي أننا سناوصل الدعوة إلى إصلاح المنظمة بينما نحول مواردنا الصحية العالمية لدعم شركاء آخرين أكثر مصداقية وبلدان أكثر مصداقية.

إن هذه الجائحة لا تسمح لنا سوى بالقليل من الوقت لاستيعاب دروسها، ولكن يجب علينا أن نحاول فعل ذلك. فقد تضررنا جميعا بكوفيد-19 ويجب أن يكون ذلك مصدرا للوحدة لا الانقسام. ويجب على كل منا أن يلتزم بالعمل معا بشفافية وبحسن نية.

وستواصل الولايات المتحدة - إدارة ترامب - قيادة الطريق، كما ظللنا نفعل على الدوام. وسنظل ملتزمين بالتزاما راسخا بعالم أكثر سلامة وأمانا.